المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

Control Risks

2026
خمسة اتجاهات عالمية

ستشكّل الفرص والمخاطر في المنطقة العربية

المقدمة

يحدد هذا التقرير خمسة اتجاهات جيوسياسية واجتماعية وتكنولوجية وأمنية ومرتبطة بالصراع ستشكل المشهد العالمي في عام 2026، ويقيّم الفرص والمخاطر التي تواجه المنطقة العربية، في عالم سيشهد:

- **نهاية العمل بالقواعد** التي حددت الجغرافيا السياسية والتجارة العالمية على مدى الثلاثين عاماً التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، بما يعني أن المصالح أصبحت القيم الجديدة، وأن التقلب لم يعد استثناءً بل قاعدة.

- تصاعد مطالب السكان حول العالم بإيقاع أسرع للتغيير الاجتماعي والاقتصادي **في عصر التوقعات المُلحّة**.

- مدى استفادة الدول من **عائدات الحوسبة بالذكاء الاصطناعي** سيتحدد من خلال قدرة هذه الدول على الوصول إلى الموارد التي تعتمد عليها والعمل في بيئة جيوسياسية معقدة.

- العالم أصبح أقل اهتماماً بالأزمات طويلة الأمد في الشرق الأوسط وهذا يوفر فرصة ذهبية للقادة الإقليميين لاغتنام الفرصة في **نظام ما بعد الصراع**.

- ظهور شبكة متنامية من الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الحدود باعتبارها **قوة كبيرة خفية**، مما يشكل تحديات جديدة للأمن والازدهار العالميين.

المحتوى

الاتجاه الأول 04
نهاية العمل بالقواعد

الاتجاه الثاني 10
عصر التوقعات المُلحّة

الاتجاه الثالث 14
عائدات الحوسبة بالذكاء الاصطناعي

الاتجاه الرابع 18
الفرصة العربية في نظام مابعد الصراع

الاتجاه الخامس 22
القوة النافذة الخفية

1. نهاية العمل بالقواعد

في عام 2026، تدخل المنطقة العربية عالماً بلا دليل قواعد. فالحكومات حول العالم ترفض قواعد الجغرافيا السياسية والتجارة التي حدّدت النظام العالمي خلال الثلاثين عاماً التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، لصالح ترتيبات أكثر "صفقية" ومرتبطة بالظرف والسياق.

ومع تفكك مؤسسات ما بعد الحرب الباردة، وازدياد النزعة الفردانية في التفكير الجيوسياسي، باتت الساحة مهيأة لتسعى الدول إلى بناء علاقات مع دول متقاربة التفكير بوصفها المسار الجديد للتقدم والتعاون العالمي.

هذا العالم الذي أصبحت فيه المصالح هي القيم الجديدة، والتقلبات تأتي "ضمنياً"، يقدّم فرصاً ومخاطر للمنطقة العربية في عام 2026.

هل أصبح الاضطراب هو القاعدة الجديدة؟

إن نظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف القائم على القواعد والمبني على مبدأ عدم التمييز بين الدول يتداعى تحت وطأة استثناءات الأمن القومي، والدعم الحمائي، والتعريفات الجمركية القسرية. لا تزال التجارة العالمية صامدة، لكن القواعد تنتقل إلى علاقات ثنائية وإقليمية وائتلافية. وفي عام ٢٠٢٦، يخلق ذلك مساحة لشراكات أكثر مرونة وأكثر منفعة متبادلة بين الدول. الدول التي تنجح ستكون تلك التي توازن بين المرونة لتنويع التحالفات واستخراج مكاسب قصيرة الأجل من شركاء متعددين، وبين علاقات ثنائية قوية تستند إلى توافق سياسي واقتصادي طويل الأمد.

من يستطيع التحدث إلى الجميع؟

في عام ٢٠٢٦، ستكون المنطقة العربية بمثابة "الرابط" للنظام الجيوسياسي العالمي الجديد. ويتمتع قادة دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص بفرصة وضع الخليج كبديل لعالم قائم على مبدأ «نحن في مواجهة هم»، وكجاذب لتدفقات رأس المال والتكنولوجيا المتطورة والأفراد ذوي الثروات الكبيرة. وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات سياسية واقتصادية واسعة النطاق مع اللاعبين الرئيسيين في مجموعة ال20؛ فقد استثمر صندوق الاستثمار العام السعودي 170 مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة منذ عام 2017، ويعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار مستثمرا رئيسيا في العقارات الأمريكية، بينما يخطط جهاز قطر للاستثمار لاستثمار 500 مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة خلال العقد المقبل؛ مما يعني أن منطقة الخليج تتمتع بنفوذ كبير في المراكز التقليدية للقوة العالمية.

في الوقت نفسه، تواصل دول الخليج زيادة استثماراتها في دول الجنوب العالمي بشكل مطرد. وتعد الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكبر المستثمرين في أفريقيا، حيث استثمرت أكثر من 118 مليار دولار أمريكي في الفترة من 2020 إلى 2024، وفي نوفمبر 2025 أعلنت عن خطط لاستثمار مليار دولار أمريكي لتوسيع نطاق الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء القارة السمراء. وبالإضافة إلى العلاقات التاريخية الوثيقة مع دول العالم الإسلامي، فإن منطقة الخليج في وضع استثنائي في عام 2026، يسمح لها بخلق مسارات جديدة للترابط تحل محل النظام القديم.

تشير بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن قيمة التجارة بين بلدان الجنوب قد تضاعفت تقريباً من 240 مليار دولار أمريكي شهرياً في يناير 2016 إلى 464 مليار دولار أمريكي في نوفمبر 2016؛ وهي إشارة واضحة إلى الإمكانات والرغبة في إعادة هيكلة التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار. بفضل سياسة خارجية براغماتية ومنظور مُشجع للتجارة، تتمتع دول الخليج بموقع مثالي

الصادرات الشهرية من السلع حسب مجموعات الشركاء التجاريين،
يناير 2016 - نوفمبر 2024 (مليارات الدولارات الأمريكية)
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

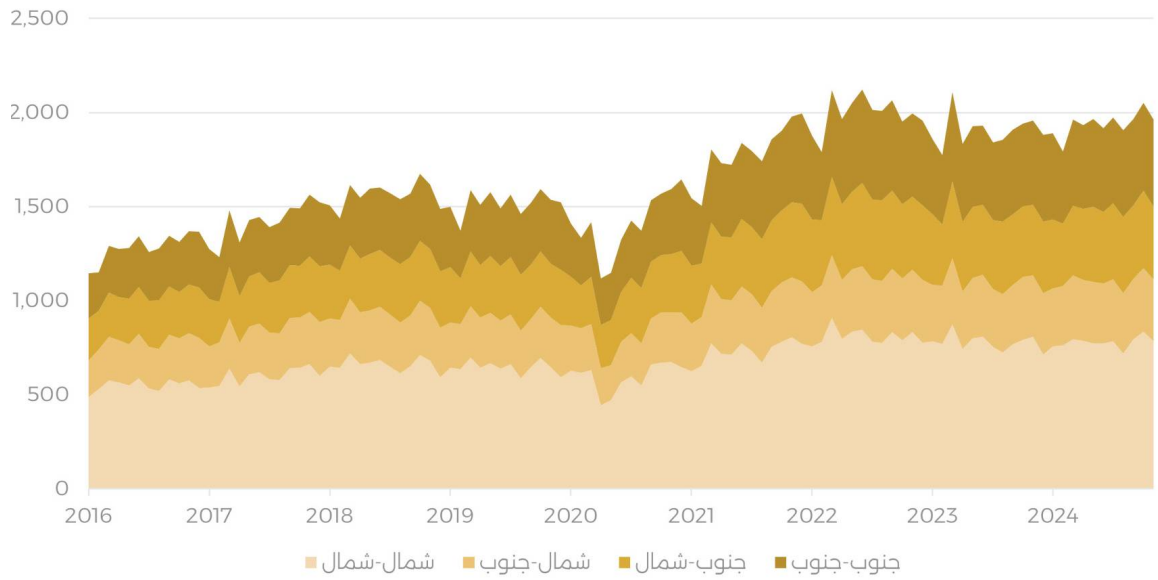

لتكون شريكاً استراتيجياً للدول العربية الأصغر حجماً وغيرها من اللاعبين في جنوب الكرة الأرضية الذين يسعون إلى تجنب المخاطر الكبيرة في عالم يتخلى عن القواعد التقليدية في عام 2026.

هل تستطيع المنطقة أن تتصرف ككيان واحد؟

من المفارقات أن التفتت المتسارع للنظام العالمي القديم قد يمثل فرصة لتعزيز العلاقات العربية، إذ يمكن للدول العربية ذات الاقتصادات الأصغر أن تستفيد من النفوذ المالي لدول الخليج وطموحها في جذب الاستثمارات إلى المنطقة وتحفيز التنمية في القطاعات سريعة النمو. وبناءً على ذلك، ستتطلع دول شمال أفريقيا والمشرق العربي إلى مجلس التعاون الخليجي للحصول على الدعم في عام 2026، سواء في توجيه تدفقات التمويل الدولي، أو تسهيل المحادثات الدبلوماسية الحاسمة، أو بناء القدرات وتبادل الخبرات في مجال الحوكمة المدعومة بالتكنولوجيا للاستفادة من التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي وتلبية رغبة السكان في حوكمة أكثر فعالية وإيجاد المزيد من الوظائف.

عالقون بين العمالقة

مع اشتداد المنافسة بين دول مجموعة العشرين في مجالات رئيسية، بما في ذلك رقائق أشباه الموصلات، والمعادن الحيوية والعناصر الأرضية النادرة، والابتكار في مجال النقل، وتحديث طريقة التصنيع؛ ستصبح المنطقة العربية في عام 2026 نقطة التقاء مركزية، أكثر من أي وقت مضى، في سلاسل القيمة العالمية الجديدة التي ستظهر، مما يخلق فرصاً لكنه يفرض أيضاً نقاط احتكاك تجارية جديدة يتعين على القادة العرب إدارتها.

ستتزايد الضغوط من القوى العالمية الكبرى وهي تسعى للتأثير على شركائها التجاريين. وعلى وجه الخصوص، فإن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في اقتصادات مجموعة العشرين تعني أن ثقلها السياسي سيؤثر في كيفية تفكير الشركات في دول مجموعة العشرين بالاستثمار في المنطقة العربية، وفي قطاعات رئيسية تشمل الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

ستكون الشراكات متعددة الأوجه التي تجمع دول مجلس التعاون الخليجي بكل من الولايات المتحدة والصين، ليس فقط كشركاء تجارة بل أيضاً كشركاء استثمار، أداة أساسية لحماية المصالح بينما تجد المنطقة العربية نفسها في مرمى تنافس متصاعد بين واشنطن وبكين في عام 2026.

2. عصر التوقعات المُلحّة

هل نفد الصبر الشعبي؟

يدخل العالم عصراً من التوقعات الملحة. وفي عام 2026، ستطالب المجتمعات في جميع أنحاء العالم بتغييرات اجتماعية واقتصادية أسرع.

وسيتوقع السكان في جميع أنحاء العالم العربي بشكل متزايد من الحكومات تحقيق تحسينات ملموسة في جودة الحياة وفرص العمل والخدمات الحكومية.

وفي منطقة تتمتع بمعدل استخدام لوسائل التواصل الاجتماعي يعتبر من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم (ففي دول الخليج، يقترب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من 100٪ ويستخدم الأفراد حوالي 8 منصات مختلفة في المتوسط شهرياً)، يمكن للمنصات الرقمية والخوارزميات أن تعزز جهود الشباب للتفاعل بشكل أفضل مع قياداتهم.

وعمومًا عندما لا تتحقق التوقعات العاجلة، ستعمل المجتمعات على تسريع وتكثيف الاضطرابات الاجتماعية في عام 2026. ووفقاً لمؤسسة «كارنيغي» للسلام الدولي، ارتفعت الاحتجاجات المناهضة للحكومات حول العالم، خلال العام الماضي، في حين سجلت شركة «كونترول ريسكس» ما يقرب من 39000 حادثة اضطراب مدني مؤكدة على مستوى العالم في عام 2025. وبالنسبة للعديد من المتظاهرين الشباب، فإن الحياة اليومية غير مستقرة والمستقبل غير واعد، ويتوقع الكثيرون أن يكونوا في وضع أسوأ من آبائهم. وتظهر احتجاجات جيل «زد»، التي زعزعت الاستقرار السياسي من المكسيك إلى كينيا والفلبين في عام 2025 أن الشباب لن يقبلوا بالوضع الراهن في عام 2026، وهناك اتجاهان ناشئان مرتبطان بذلك يثيران مزيداً من القلق لدى صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم.

الأول هو أن الشباب في جميع أنحاء العالم ينظرون بشكل متزايد إلى الأعمال العدوانية، وحتى العنيفة، على أنها مشروعة عندما يكون التغيير بطيئاً للغاية. وأفاد مقياس الثقة العالمي لعام 2025 الصادر عن «أدلمان» أن 40٪ من المستجيبين، و53٪ ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عاماً، يقولون إنهم يوافقون على استخدام أساليب الاحتجاج العنيفة لدفع التغيير. و**الثاني** هو أن بعض المجتمعات توفر أرضية خصبة لتطرف الأفراد، حيث أظهرت أهم الحوادث في عام 2025 كيف يمكن أن تختلط المظالم الشخصية مع الدوافع الأيديولوجية لتؤدي إلى عواقب وخيمة. حيث يتعين على الحكومات أن تثبت فهمها للتحديات التي يواجهها الشباب وأنها ستنفذ حلولاً.

نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب -توقعات عام 2026
المصدر: منظمة العمل الدولية، 2025

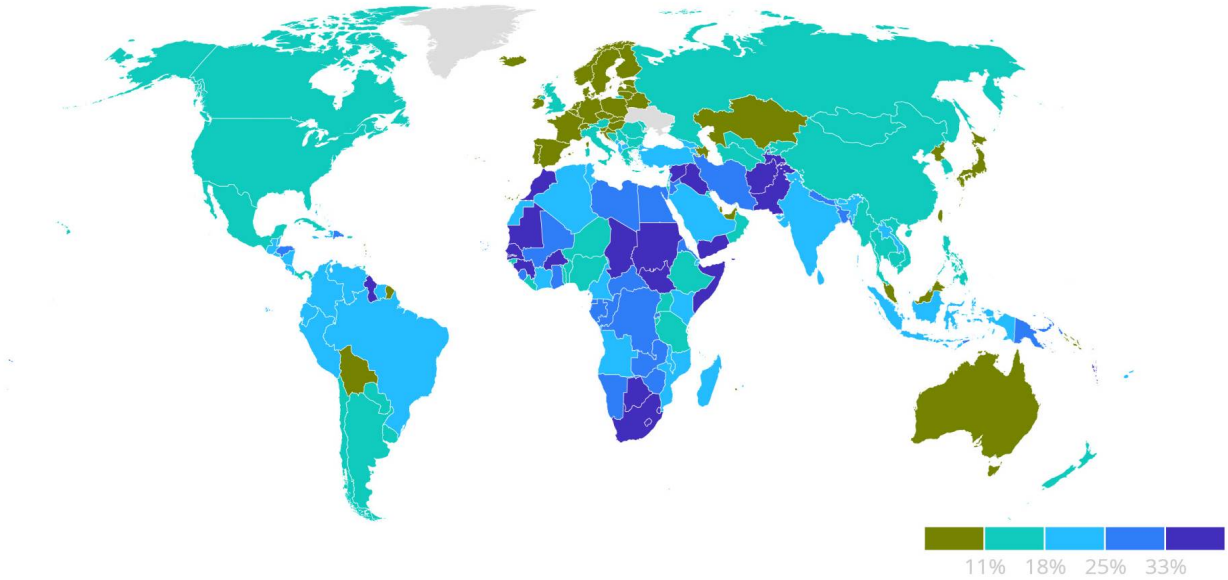

هل تستطيع الحكومات مواكبة الأحداث؟

مع توقع مواطني العالم العربي تحقيق تقدم ملموس في عام 2026، سيتعين على حكومات المنطقة تسريع الاستثمارات في التكنولوجيا والطاقة المتجددة والاقتصادات القائمة على المعرفة.

وفي دول مجلس التعاون، سيعطي ذلك دفعة قوية لبرامج التنويع الحالية، مما سيؤدي إلى نمو سريع في قطاعات مثل التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والطاقات الجديدة. وسيؤدي الدعم الحكومي والاستثمار في هذه المجالات إلى جذب رؤوس الأموال العالمية والمواهب عالية المهارة، مما يجعل منطقة الخليج مركزاً للابتكار والريادة في مجال الطاقة المستدامة.

وفي شمال أفريقيا، حيث لا تزال التحديات المتعلقة بالبطالة بين الشباب والقيود المالية قائمة، سيضغط السكان على حكوماتهم لتحديث البنية التحتية والخدمات الرقمية مع الحفاظ في الوقت نفسه على برامج الدعم الاجتماعي. وستحتاج هذه البلدان إلى إدارة الأولويات بعناية؛ بين التحول الاقتصادي طويل المدى والاحتياجات الاجتماعية قصيرة المدى، لتجنب تفاقم عدم المساواة.

وفي الوقت نفسه، سيحتاج قادة دول المشرق العربي إلى إعطاء الأولوية للإصلاحات الحكومية التي تعزز ثقة الجمهور في الحكومة، مع تحديث الخدمات العامة وبناء الأسس الرقمية اللازمة للاندماج في أنظمة الابتكار الإقليمية.

ماذا يحدث عندما ينفد الصبر؟

قد تواجه الدول الأكثر هشاشة سياسياً واقتصادياً تعرضاً أكبر للاحتجاجات والاضطرابات المدنية في عام 2026 مع مطالبة المواطنين بتحسينات أسرع في مستويات المعيشة والحكم. وإذا عجز القادة في هذه الدول عن تقديم تقدم واضح، فإنهم يخاطرون بمواجهة استياء واسع النطاق تضخّمه وسائل التواصل الاجتماعي والمقارنات الفورية مع دول يُنظر إليها على أنها تعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية بفاعلية أكبر.

ونظراً لكل هذه الضغوط، من المهم أن يأخذ العالم العربي هذه المطالب بعين الاعتبار، فالحكومات التي تفشل في إدارة هذه الضغوط ستشهد تآكل شرعيتها وابتعاد مواطنيها عن المشاركة المدنية. وعلى العكس، يمكن للحكومات التي تتخذ إجراءات استباقية، مثل تحسين تقديم الخدمات العامة، وتحسين استهداف البرامج الاجتماعية، والاستثمار في الشمول الرقمي، أن تقطع خطوات كبيرة نحو احتواء الاضطرابات واستعادة الثقة الجمهور في عام 2026.

وظائف ومهارات أو سخط؟

سيكون الاستثمار في التعليم والتدريب وجلب المهارات للقطاعات المستعدة للمستقبل أمراً حاسماً إذا أراد العالم العربي تلبية مطالب مجتمعاته النشطة في عام 2026.

ومع تحول الاقتصادات العالمية والإقليمية نحو التكنولوجيا والطاقة المتجددة والخدمات المتقدمة، يتعين على الحكومات العربية إعطاء الأولوية للمناهج الدراسية والتدريب الذي يركز على المهارات الرقمية، وتخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومهارات ريادة الأعمال.

اتتيح خطط التنمية الوطنية المتسقة والمدعومة بموارد مالية قوية، في دول مجلس التعاون الخليجي، تنفيذ برامج واسعة النطاق في مجالات الذكاء الاصطناعي والبرمجة والنمو المستدام، بما يتماشى مع استراتيجيات التنويع الاقتصادي. وفي منطقة شمال أفريقيا، التي تتميز بأعداد كبيرة من الشباب وارتفاع معدلات البطالة، يمكن أن يساعد التدريب المهني الموجه والشراكات مع القطاع الخاص في معالجة عدم التطابق في المهارات. وفي المشرق العربي، تجعل الميزانيات المحدودة من الصعب تنفيذ إصلاحات في التعليم والتدريب، لكن الإدماج الرقمي والتعلم عن بعد باللغة العربية يوفران إمكانيات لسد الفجوات في المهارات بحلول عام 2026.

3. عائدات الذكاء الاصطناعي

هل أصبح الذكاء الاصطناعي هو النفط الجديد؟

ستكون المنافسة في مجال الذكاء الاصطناعي والقدرة الحاسوبية التي يعتمد عليها أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في الجغرافيا السياسية والأعمال في عام 2026. ووفقا ل»جوجل»، فإن الطلب على الحوسبة في مجال الذكاء الاصطناعي يتضاعف كل ستة أشهر.

وتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن استهلاك مراكز البيانات العالمية للكهرباء سيرتفع من 415 تيراواط/ساعة في عام 2024، إلى حوالي 945 تيراواط/ساعة بحلول عام 2030، بينما ارتفع سعر سهم شركة «إنفيديا» العملاقة في مجال الذكاء الاصطناعي بأكثر من 200٪ خلال العامين الماضيين.

يعد العالم العربي محوراً رئيسياً في ازدهار الذكاء الاصطناعي، إذ تتصدر الإمارات العربية المتحدة العالم في اعتماد الذكاء الاصطناعي، حيث يستخدم ما يقرب من 60٪ من البالغين الذكاء الاصطناعي، وفقا لتقرير صدر مؤخراً عن شركة مايكروسوفت. ومع ذلك، سيكون الوصول إلى موارد الحوسبة في عام 2026، في جميع أنحاء العالم، مرهوناً بشكل متزايد بالحصول على المزيج المناسب من التكنولوجيا والبنية التحتية والمواهب. وفي عام 2026، سيكون السباق على الرقائق والقدرات السحابية إضافة إلى الطاقة والخِبرات.

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بأفضلية كبيرة في سباق حوسبة الذكاء الاصطناعي)يشير مصطلح حوسبة الذكاء الاصطناعي إلى الموارد الحاسوبية اللازمة لأنظمة الذكاء الاصطناعي لأداء مهام مثل معالجة البيانات(، مدفوعة بالدعم الحكومي القوي وموارد الطاقة الوفيرة والثقل المالي الكبير.

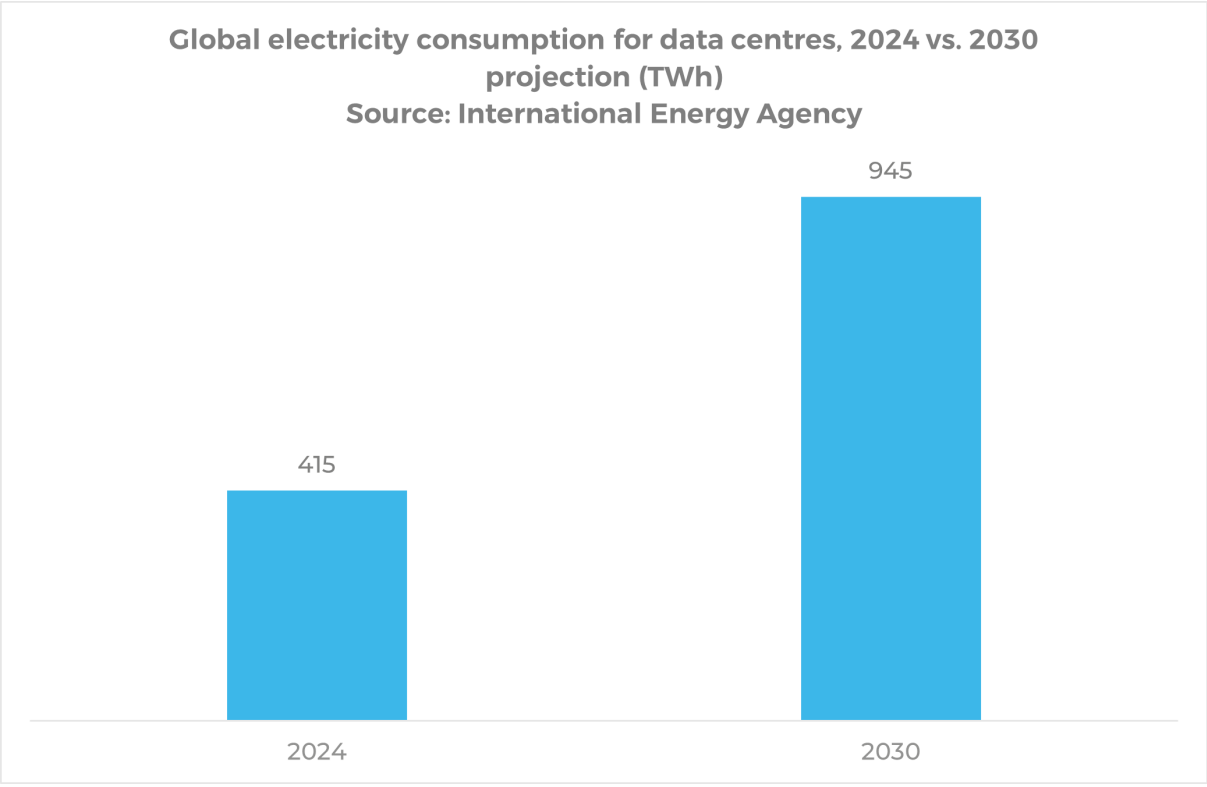

ومع ذلك، ستحتاج دول الخليج أيضاً إلى التعامل مع بيئة جيوسياسية وتنظيمية عالمية معقدة، حيث تفرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين قيوداً على تصدير الرقائق عالية الأداء ونماذج الذكاء الاصطناعي ومكونات الحوسبة المتقدمة. وفي الوقت نفسه، فإن الدول العربية الأقل قوة من الناحية المالية والنظامية تُخاطر بالتخلف عن الركب في سباق الحوسبة بالذكاء الاصطناعي.

من يحصل على القدرة الحاسوبية؟

ستتاح لدول الخليج فرصة ذهبية، في عام 2026، للاستفادة من الدعم الحكومي القوي والموارد المالية الضخمة لترسيخ مكانتها كقادة عالميين في مجال الذكاء الاصطناعي. ومن شأن الاستثمارات الضخمة في مجال الذكاء الاصطناعي؛ مثل استثمار مايكروسوفت بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي في شركة «جي 42» الإماراتية، ومشروع شركة «داتا فولت» لتطوير مراكز بيانات مجهز بالذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، بسعة تصل إلى 200 ميغاوات؛ ومشروع دولة قطر المشترك مع شركة بروكفيلد بقيمة 20 مليار دولار أمريكي لإنشاء بنية تحتية للذكاء الاصطناعي؛ من شأنها أن تساهم في تحفيز تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات مستوى عالمي في منطقة الخليج العربي.

وستجذب هذه المراكز شركات التكنولوجيا الدولية ومؤسسات البحث وأفضل المواهب، مما سيعزز مكانة الخليج كقوة عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي في 2026.

ومع ذلك، فإن التقدم السريع الذي تحرزه دول الخليج في مجال الذكاء الاصطناعي ينطوي أيضاً على مخاطر توسيع الفجوة مع الدول العربية الأقل قوة من الناحية المالية والتنظيمية.

وبدون تحسين البنية التحتية الرقمية والاستثمارات الكبيرة، قد تواجه هذه الدول صعوبات متزايدة في الاندماج في الاقتصادات الناشئة المدفوعة بالذكاء الاصطناعي في 2026، مما سيؤدي إلى تعميق التفاوتات الإقليمية. لذلك، بالنسبة لمنطقة الخليج، لن يتوقف النجاح في المنافسة العالمية في مجال حوسبة الذكاء الاصطناعي في عام 2026 على التعامل مع التعقيدات الجيوسياسية والتنظيمية العالمية فحسب، بل سيتوقف أيضاً على ضمان استراتيجيات شاملة تعزز مشاركة عربية أوسع في المستقبل المدفوع بالذكاء الاصطناعي. وقد يشمل ذلك دعم برامج بناء القدرات الإقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي، وإنشاء منصات حوسبة سحابية وذكاء اصطناعي يمكن الوصول إليها من قبل الاقتصادات العربية الأصغر حجماً، أو الاستثمار بشكل استباقي في الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي خارج منطقة الخليج.

طاقة، أم مياه ، أم حوسبة... اختر اثنين

في عام 2026، يتعين على الدول العربية أيضا مواءمة طموحاتها في مجال الذكاء الاصطناعي مع استراتيجيات المرونة التي تتعامل مع القيود

الحرجة المتعلقة بالموارد والجغرافيا السياسية. وتتطلب الحوسبة عالية الأداء ومراكز البيانات الضخمة موارد هائلة من الطاقة والمياه، مما يخلق ضغطاً على المرافق العامة التي تعاني بالفعل من ضغوط.

ووفقا للوكالة الدولية للطاقة، تضاعف الطلب على الكهرباء في المنطقة العربية ثلاث مرات منذ عام 2000 ومن المتوقع أن يزداد الطلب بنسبة 50٪ أخرى بحلول عام 2035.

إن الحاجة إلى تشغيل هذه المراكز وتبريدها ستقود إلى زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة والمياه، ما يستدعي تعديلات على السياسات الوطنية للمناخ والطاقة، ويفرض على الحكومات العربية في عام 2026 مواجهة معادلة التوازن بين التقدم التكنولوجي وأهداف الاستدامة. ولضمان أن تطوير الذكاء الاصطناعي يسير بالتوازي مع الاستقرار طويل الأمد والمرونة الاقتصادية، سيحتاج القادة الإقليميون إلى مواصلة دفع الاستثمار في الطاقة المتجددة وأنظمة التبريد الموفرة للمياه ضمن استراتيجيات الطاقة والذكاء الاصطناعي الوطنية.

مع تزايد حدة التنافس الاقتصادي والتكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين، في عام 2026، من المحتمل أن تؤدي ضوابط التصدير المفروضة على الرقائق المتطورة والمعادن الحيوية إلى تحويل المنطقة العربية إلى ساحة منافسة استراتيجية ولاعباً مؤثراً في هذه الملفات. وفي ظل سعي كل من واشنطن وبكين إلى تأمين سلاسل توريد أشباه الموصلات والسيطرة على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ستوسع مراكز الحوسبة الناشئة في دول الخليج نطاق الفرص المتاحة، ولكنها ستؤدي أيضاً إلى زيادة المخاطر الجيوسياسية، إذ ستُجبر الشركات العالمية على تقييم الامتثال التنظيمي ومواءمة خياراتها الاستراتيجية. والشركات التي تنجح في إدارة هذه المخاطر ستتمكن من تعزيز شراكاتها داخل المنطقة العربية وخارجها.

من يتحكم بالخوارزميات؟

بالنسبة للحكومات العربية، ستكون حوكمة الذكاء الاصطناعي القوية ضرورية للحد من التحديات الأخلاقية وتحديات الخصوصية والأمن التي سترافق تسارع توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في المنطقة خلال عام 2026. ففي قطاعات مثل المالية والرعاية الصحية والخدمات العامة، يمكن للرقابة الضعيفة أن تعرّض معلومات حساسة للخطر. كما أن الحكومات التي تعمل على توعية مواطنيها بفوائد الذكاء الاصطناعي وأفضل ممارساته ستحمي نفسها من تآكل الثقة العامة الذي قد ينجم عن استخدام غير فعّال أو غير منضبط للذكاء الاصطناعي.

4. الفرصة العربية في نظام ما بعد الصراع

هل ستقود المنطقة أم ستراقب؟

في عام 2026، ستلعب الدول العربية دوراً حاسماً في استقرار المنطقة بعد عامين من الصراع ، وسترسم مساراً للنمو القائم على إعادة الإعمار.

وفي عام 2025، بدا أن الحرب كانت في كل مكان؛ ووفقا لمؤشر السلام العالمي لعام 2025 الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، فقد شهد العالم 59 صراعاً، وهو أكبر عدد منذ الحرب العالمية الثانية؛ مع انخفاض معدل حل النزاعات بنجاح إلى أدنى مستوى له في الخمسين عاماً الماضية. وفي عام 2026، سيخلق التعب العالمي من الأزمات الطويلة الأمد في الشرق الأوسط مجالا للجهات الفاعلة الإقليمية للتوسط وتمويل الاستقرار، مما يمنح المنطقة العربية فرصة فريدة للخروج من دورة الصراع التي ميزت العامين الماضيين وتشكيل عصر جديد من الاستقرار والفرص.

عدد حوادث الحروب الموثقة عالميًا، 2020-2024

المصدر: قاعدة بيانات شركة "كونترول ريسكس" لحوادث العنف السياسي الموثقة

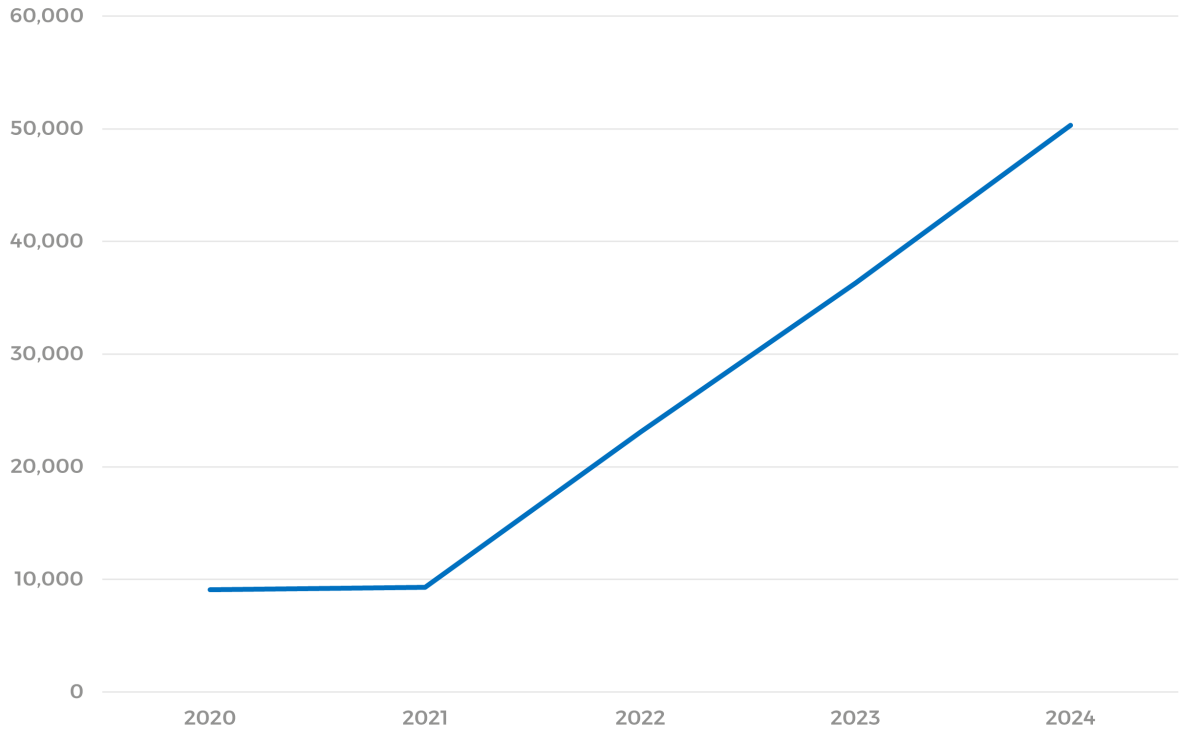

تحقيق ذلك في المنطقة العربية سيتطلب مرونة سياسية وبُعد نظر جيوسياسي وحِنكة دبلوماسية. والنجاح في ذلك قد يحقق مكاسب هائلة بعد انتهاء الصراع ليحل محله الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والأمن الإقليمي. وتشير دراسة صندوق النقد الدولي لعام 2025 إلى أن التعافي الناجح لأي بلد بعد الصراع يمكن أن يعزز الاستثمار بنسبة تقارب 75% في غضون خمس سنوات من انتهاء الصراع في هذا البلد. أما الجانب السلبي فهو واضح: إذا فشلت المنطقة في تحقيق الاستقرار في الصراعات التي شهدتها خلال العامين الماضيين، فإنها تُخاطر بأن تتفاقم الصراعات في بيئة أصبحت فيها الجهات التي كانت تضمن الأمن في المنطقة أقل رغبة في التدخل.

من يقود عندما يتراجع الآخرون؟

في عام 2026، سينظر المجتمع الدولي إلى الدول العربية لتلعب دوراً استباقياً في الوساطة ودعم اتفاقات السلام ودفع الاستقرار بعد الصراع عبر المنطقة. ستكون الدول العربية أساسية لضمان استدامة اتفاق وقف إطلاق النار في الحرب الفلسطينية الإسرائيلية وفتح الطريق نحو مستقبل قابل للحياة في غزة؛ وتسهيل الحوار بين الولايات المتحدة وإيران بهدف إعادة الطرفين إلى طاولة التفاوض؛ دعم تعافي سوريا ومرحلتها الانتقالية.

وسيتطلب ذلك من الدول العربية أن تلعب دور الوسطاء الموثوقين بين الدول والأطراف المتنافسة، وأن تستخدم نفوذها الإقليمي والدولي لمنع العودة إلى الصراع، وتنسيق الجهود لإعادة بناء البنية التحتية الحيوية، واستعادة الخدمات

الأساسية، إضافة إلى خلق فرص اقتصادية متاحة للجميع في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن خلال قيادة هذه المبادرات في عام 2026، يمكن للمنطقة العربية أن تضع الأساس لاستقرار طويل الأمد، وتفتح فرصاً اقتصادية عابرة للحدود، وتدعم زيادة التكامل الإقليمي مع خروج المنطقة من الصراع.

من الخراب إلى البناء

سوف تُتاح للحكومات والشركات في المنطقة العربية فرصة كبيرة لقيادة مشاريع إعادة إعمار واسعة النطاق في عام 2026. وقدر تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكتوبر 2025 أن إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة في قطاع غزة ستتطلب 70 مليار دولار أمريكي، منها 20 مليار دولار لجهود التعافي المبكر على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وفي سوريا، سيؤدي فتح الباب تدريجياً أمام الاستثمار الدولي إلى خلق فرص في مجالات الطاقة واللوجستيات وإعادة تطوير المناطق الحضرية، حيث قدر تقرير للبنك الدولي صدر في أكتوبر 2025 التكاليف الإجمالية لإعادة إعمار سوريا بـ216 مليار دولار أمريكي. ومع استثمارات كبيرة ودعم من بقية المنطقة، قد تصبح طموحات إعادة البناء على المدى الطويل قابلة للتحقيق. و خارج مناطق الصراع النشط أو الحديث، مع استمرار بعض الهشاشات، يحتاج كل من العراق وليبيا إلى استثمارات كبيرة في توليد الطاقة وأنظمة المياه والنقل واللوجستيات لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

أمن دون تدخل خارجي

إن التعاون بين الدول العربية في عام 2026 لمعالجة النزاعات في المنطقة لن يخفف من حدة الأزمات الأمنية الحالية فحسب، بل سيساعد أيضا في إرساء أسس المرونة الإقليمية على المدى الطويل. وستعمل جهود الوساطة في النزاعات وإعادة الإعمار بقيادة الدول العربية على بناء الثقة وإنشاء آليات للتعاون، كما سيكون ذلك سابقة للمنطقة لتتولى زمام المبادرة في معالجة النزاعات والتحديات الأمنية المستقبلية. كما أن النجاح في عام 2026 سيعزز مكانة الدول العربية الرئيسية على الصعيد العالمي باعتبارها جهات فاعلة موثوقة في بناء السلام العالمي، مما يعزز الاتجاه الذي ظهر بالفعل في النجاحات الدبلوماسية والوساطة العربية الأخيرة على الساحة العالمية.

جامعة الدول العربية

5. القوة النافذة الخفية

ماذا يحدث عندما تتوسع قدرات المجرمين أسرع من قدرات الحكومات؟

ويقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن مبلغ الأموال التي يتم غسلها كل عام يمثل ما بين 2 و 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ أي أكثر من 4 تريليونات دولار أمريكي في عام 2026، وهو ما يعادل تقريباً الناتج المحلي الإجمالي للهند أو المملكة المتحدة.

ظهرت شبكة متنامية من الجريمة المنظمة العابرة للحدود كقوة عظمى خفية. في عام 2026، ستستغل الجماعات الإجرامية المنظمة التنافس الجيوسياسي واضطرابات سلاسل الإمداد والتكنولوجيات الجديدة لتوسيع نفوذها، بما في ذلك عبر العالم العربي. وتؤدي الجريمة المنظمة إلى تآكل النمو الاقتصادي وتقويض إيرادات الحكومات. كما أن الجريمة المنظمة تهدد بشكل متزايد الأمن القومي؛ فالجماعات الإجرامية المنظمة مسؤولة عن المزيد من العنف حول العالم، حيث ترتكب هذه الجماعات ما يقرب من ربع جرائم القتل؛ ويحدث نصفها تقريبا في أمريكا اللاتينية.

أكبر عشر دول في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي مقابل قيمة الأموال غير المشروعة سنوياً
المصدر: البنك الدولي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

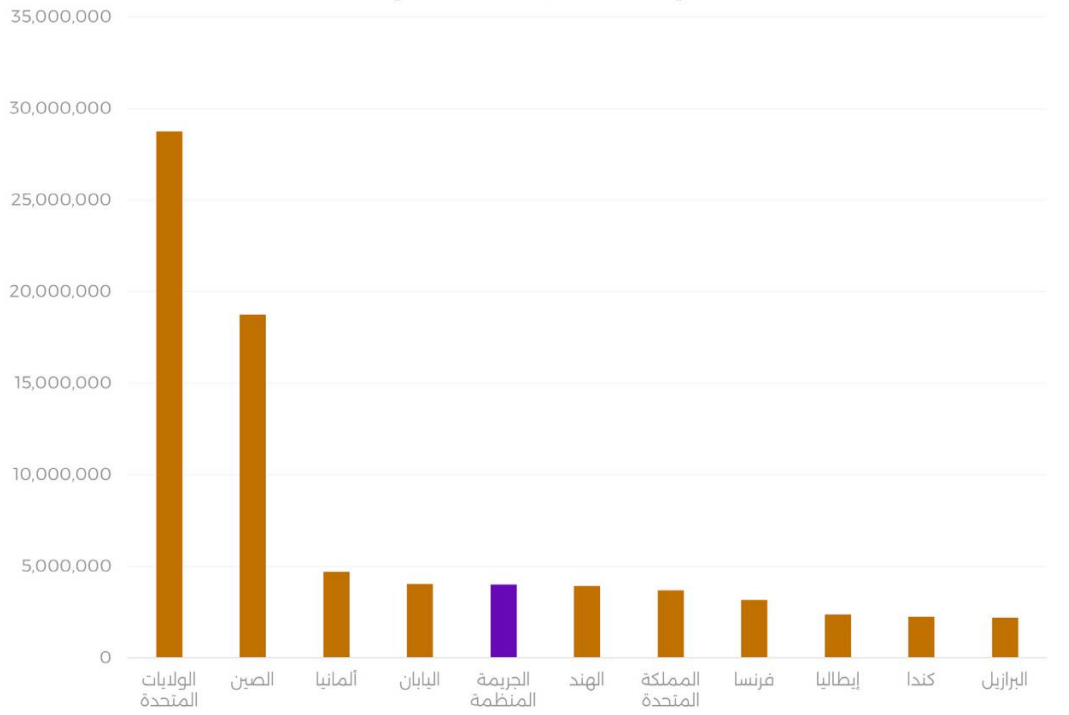

الخطة واضحة: يستغل المجرمون في الجماعات المنظمة نقاط الضعف النظامية في الدول الهشة، أو ضعف إنفاذ القوانين، أو فساد المسؤولين؛ وغالبا ما يساعدهم في ذلك استخدام أدوات رقمية رخيصة وقوية بشكل متزايد؛ للتسلل إلى الصناعات والتجارة المشروعة، وتنفيذ عمليات احتيال متطورة عبر الانترنت، والاتجار بالبشر والبضائع، وحتى التأثير على العمليات السياسية. ومع تزايد تحدي أكبر الجماعات وأكثرها تطوراً لسلطة الحكومات وبناء إمبراطوريات عابرة للحدود الوطنية، ستشكل هذه القوة الكبيرة الخفية، المتمثلة في الجريمة المنظمة العالمية، مخاطر متزايدة على الحكومات والشركات والمواطنين في عام 2026.

حيث يكون النظام ضعيفاً

هناك نقاط ضعف محددة في المنطقة العربية؛ فالممرات البحرية الضيقة في البحر الأحمر وخليج عدن، التي تعد شرايين التجارة العالمية، ستظل مسرحا لعمليات التهريب والقرصنة، التي تفاقمت بسبب عدم الاستقرار في بعض الدول الساحلية، مما يسمح بتواجد جهات فاعلة غير حكومية ويعيق إنفاذ القانون. وساهم قرب شمال أفريقيا من الأسواق الأوروبية شمالاً ومناطق الصراع جنوباً في جعلها ممر عبور رئيسي للمخدرات والسلع المقلدة والهجرة غير الشرعية، حيث تستغل الجماعات الإجرامية المنظمة الحدود المليئة بالثغرات وضعف الحكومات في منطقة الساحل.

ورغم الاستقرار السياسي وغياب الصراعات في بعض البلدان، ستتعرض المراكز المالية العالمية، المغرية بسيولتها واتصالها العالمي، في عام 2026 لمخاطر متزايدة من غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة، ما يفرض تحديات على الجهات التنظيمية والبنوك والشركات.

في عام 2026، يتعين على الحكومات العربية اتباع نهج متعدد الجوانب لمكافحة التهديد الذي تشكله الشبكة المتنامية للجريمة المنظمة. ومن شأن الاستثمار في تقنيات المراقبة المتقدمة، مثل أنظمة المراقبة البحرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والتتبع عبر الأقمار الاصطناعية، أن يساعد في الكشف عن عمليات التهريب والقرصنة والاتجار بالبشر في المناطق الساخنة مثل البحر الأحمر وخليج عدن، ومن ثم ردعها.

كما سيكون تعزيز التعاون الأمني الإقليمي شرطاً أساسياً لمكافحة الجماعات الإجرامية التي تعمل عبر الحدود، من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، والدوريات البحرية المشتركة، وبروتوكولات الجمارك والفحص المنسق للبضائع، وغيرها من التدابير. وأخيراً، يمكن أن يساعد تحديث قوانين مكافحة غسل الأموال وإنشاء وحدات استخبارات مالية متخصصة في سد الثغرات التي تستغلها الجريمة المنظمة.

الدول أمام تحدي الخوارزميات

ستحتاج المنطقة العربية ودول مجلس التعاون في عام 2026 إلى تعزيز آليات مكافحة الجريمة ووضع السياسات لمواجهة مخاطر غسل الأموال السيبراني والاحتيال المرتبط بالعملات المشفرة. وفي الدول العربية الأقل اتصالاً بالإنترنت، سيؤدي تزايد التجارة الإلكترونية واعتماد الدفع الرقمي إلى ثغرات جديدة للتصيد الاحتيالي وسرقة هويات المستخدمين وبرامج الفِدية. ولمواجهة

هذه التهديدات، يتعين على الحكومات العربية إلى الاستثمار بقوة في الأمن السيبراني، في عام 2026، بما في ذلك الاستفادة من الذكاء الاصطناعي للكشف عن التهديدات. كما يمكن أن تساعد الشراكات المتزايدة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من خبرات شركات التكنولوجيا والمؤسسات المالية، في بناء قدرات المنطقة العربية في مواجهة تهديدات الجرائم الرقمية التي تتطور بسرعة.

من هو سيد الموقف؟

في بعض الدول الأكثر هشاشة في المنطقة العربية، تزداد مخاطر تمَكُّن الجماعات الإجرامية المنظمة. ومن خلال التسلل إلى المؤسسات الحكومية الضعيفة، وبناء شبكات المحسوبية، والتغلغل في هياكل السلطة المحلية، ستسعى هذه الجهات الخبيثة إلى تعزيز مكانتها وتوسيع نطاق عملياتها غير المشروعة في عام 2026. ومن شأن هذا التقارب بين النشاط الإجرامي من جهة والسلطة السياسية والاقتصادية من جهة أخرى، أن يقوض سيادة القانون ويعرقل جهود الإصلاح، مما يشكل مخاطر أوسع نطاقاً على الاستقرار والأمن في جميع أنحاء المنطقة العربية.

- PIF | How the US grows from PIF's pioneering investments | Public Investment Fund
- The UAE is outpacing the US as Africa's investment partner | Semafor
- UAE announces I$ billion initiative to expand AI in Africa | Reuters
- Γ·Γ0 study conducted by Galal and Karawi Management Consulting, in collaboration with Orient Planet Research
- Carnegie Endowment for International Peace's Global Protest Tracker (Global Protest Tracker | Carnegie Endowment for International Peace)
- Γ·Γ0 Edelman Trust Barometer (https://www.edelman.com/trust/Γ·Γ0/trust-barometer)
- Google must double AI serving capacity every ٦ months to meet demand
- IEA World Energy Outlook Special Report: AI and Energy (Energy demand from AI – Energy and AI – Analysis - IEA)
- Γ Year Price Total Return For NVIDIA Corporation (NVDA)
- https://www.microsoft.com/en-us/research/group/aiei/ai-diffusion/
- Executive summary – The Future of Electricity in the Middle East and North Africa – Analysis - IEA
- Global Peace Index Γ·Γ0 (https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/·٦/Γ·Γ0/Global-Peace-Index-Γ·Γ0-web.pdf)
- October Γ·Γ0 Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia--Resilience amid Uncertainty: Will it Last?
- Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA) on Gaza by the UN, the European Union and the World Bank (Gaza: V·$ billion needed to rebuild shattered enclave, says UN | UN News)
- World Bank Syria Physical Damage and Reconstruction Assessment -Γ·١١ Γ·ΓΕ (Syria's Post-Conflict Reconstruction Costs Estimated at Γ١٦$ billion)
- UNODC (Overview)

arabstrategyforum.org